INF

INFCIRC/450
13 July 1994
GENERAL Distr.
ARABIC
Original: ENGLISH

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نشرة اعلامية

بيان مؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤
صادر عن متحدث باسم وزارة الخارجية
في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

بناء على طلب البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، يعمم على جميع الدول الأعضاء في الوكالة نص البيان المرفق الصادر عن متحدث باسم وزارة الخارجية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بتاريخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

وكانت الأمانة قد تلقت هذا النص قبل انسحاب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من الوكالة.

الملحق

بيان صادر عن متحدث باسم وزارة الخارجية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، بيونغ يانغ

في ٣٠ أيار/مايو اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة -استنادا الى سيناريو وضعته بعض الدول الأعضاء- بيانا صادرا عن رئيسه يحمل افتراءات على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ويتضمن تأكيدا لا أساس له بوجوب سحب قضبان الوقود الموجودة في مفاعل القوى التجريبي، البالغة قدرته ٥ ميجاواط والمقام في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، سحبا يتقيد تقيدا صارما بالاحتياجات العملية للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وكأنما فرصة انتقاء قضبان الوقود وفصلها والحفاظ عليها قد ضاعت.

وكان من الخطأ تماما أن يعمد مجلس الأمن الى مناقشة مسألة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اعتمادا على حكم فاسد انتهت اليه أمانة الوكالة.

فمنذ بضعة أيام فقط عقدت مفاوضات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وأمانة الوكالة بشأن اعادة تزويد المفاعل بالوقود.

وتمثلت المسألة الرئيسية التي نوقشت أثناء تلك المفاوضات في الحفاظ على الامكانيات التقنية التي تكفل مستقبلا قياس قضبان الوقود المسحوبة؛ وجرت مناقشات مستفيضة بشأن معقولية الطريقة التي اقترحت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اتباعها في الوقت الحاضر.

وذكرت الفرقة التفاوضية التابعة للأمانة أنها ستدرس هذه الطريقة دراسة جادة؛ واتفق الجانبان على مواصلة مناقشة تلك الطريقة أثناء مفاوضات لاحقة.

كما تأكد عدم حدوث تحريف لأي من قضبان الوقود المسحوبة فعلا؛ بل ان عملية اعادة التزويد بالوقود الجارية حاليا انما تجرى برمتها في حضور مفتشي الوكالة وفي ظل مراقبة لصيقة بواسطة كاميرات التفتيش.

لذا نجد لزاما علينا أن نتساءل عن المبررات التي سوغت لمجلس الأمن أن يدرج مسألة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في جدول أعماله وأن يناقشها الآن.

فالحق انما كان يقتضي من مجلس الأمن أن يحاسب بعض العاملين في أمانة الوكالة لا أن يحاسب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

فقبل أن تبدأ عملية اعادة التزويد بالوقود، طلبنا عدة مرات من أمانة الوكالة أن تتخذ تدابير ضرورية معينة تكفل حضور مفتشي الوكالة وازالة الأختام في التوقيت الملائم.

الا أن الأمانة تقاعست عن ارسال أي مفتشين الى أن بدأت عملية اعادة التزويد بالوقود. وبذلك تكون قد أهملت اهمالا واضحا مهمة الوكالة باعتبارها منظمة دولية.

وما ذلك الا صنيعة بعض العاملين في الأمانة.

وحين سمحنا باجراء "عملية تفتيشية اضافية"، على سبيل اتمام "العملية التفتيشية التي لم تستكمل" أثناء البعثة التفتيشية الموفدة في آذار/مارس، أشاحوا بوجههم عن عرضنا متجاهلين بذلك عن عمد البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ٣١ آذار/مارس.

كما ان أمانة الوكالة هي التي شوهت الحقائق حين تحدثت حديثا يوحي بأن المفاوضات قد انهارت وحين هرعت الى احالة المشكلة الى مجلس الأمن دون اعطاء أي تفسير واضح، رافضة رفضا قاطعا الطريقة التي اقترحتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وذلك حتى قبلما تعود الى مقر الوكالة الرئيسي في فيينا فرقةُ الأمانة التفاوضيةُ التي كانت قد وعدت بدراسة تلك الطريقة.

وترمي هذه الأفعال الى وضع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية "في قفص الاتهام" والى تسويغ سلوك الأمانة السابق القائم على تلفيق ادعاءات بوجود "أوجه عدم اتساق" فيما يخص جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اعتمادا على معلومات كاذبة.

ومن الطبيعي تماما أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، التي لم تضطلع الا بأنشطة نووية سلمية باعتبارها دولة شريفة ومستقلة وذات سيادة، لن تستسلم لمثل هذه الأفعال غير المعقولة التي ترتكبها أمانة الوكالة ولن ترضى لنفسها أن تعامل معاملة "الآثمين"

ومن ثم كان ينبغي لمجلس الأمن -بدلا من أن ينسب الخطأ الى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية- أن يحاسب بعض موظفي أمانة الوكالة الذين وضعوا العراقيل أمام الأنشطة النووية السلمية التي تضطلع بها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ودبروا مكيدة سياسية شريرة كي ينحى باللائمة على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وأحالوا المشكلة الى الأمم المتحدة.

كما ان البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن يتناقض مع نفسه اذ يحث على نحو غير معقول جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على السماح بانتقاء قضبان الوقود وفصلها وتأمينها بغية الحفاظ على امكانية اجراء قياسات لاحقة.

وازاء الوضع الفريد الذي أصبحنا عليه بعد تعليقنا المؤقت لتنفيذ انسحابنا المعلن من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فان من الواضح أننا لا يمكن أن نقبل عمليات تفتيشية روتينية ومحددة الغرض كتلك التي كان من المفروض أن تجرى في اطار الحفاظ الانتقائي على قضبان الوقود.

وقد تم التوصل الى تفاهم تام بشأن هذه النقطة أثناء المفاوضات التي دارت مؤخرا مع فرقة الأمانة.

ورغم أننا نعيد تزويد المفاعل بالوقود في وقت لنا فيه وضع فريد، فاننا نبذل قصارى جهدنا من أجل الابقاء على شفافية أنشطتنا النووية.

فعملية اعادة التزويد بالوقود تجرى على نحو يكفل الحفاظ التام على امكانية القياس التقنية لقضبان الوقود، حسبما طلبت الوكالة، عندما ينتهي وضعنا الفريد.

والطريقة التي تطبقها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هي طريقة علمية وواقعية تماما اخترعها علماؤنا ومشغلو مرافقنا الذين تنبع روحهم التعاونية من رغبتهم الدؤوبة في البرهنة على استقامة الأنشطة النووية التي تضطلع بها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

وقد أثبتت التجارب اثباتا تاما جدوى تطبيق هذه الطريقة.

فبفضل استخدام هذه الطريقة ستتسنى استعادة مسار وترتيب أي قضيب من قضبان الوقود، وسيتسنى قياس قضبان الوقود قياسا صحيحا في المستقبل.

وخلال المفاوضات التي جرت مؤخرا في بيونغ يانغ، قدمنا للوكالة شرحا كاملا عن طريقتنا في اعادة التزويد بالوقود، واقترحنا بمنتهى حسن النية اجراء مفاوضات في أي وقت اذا ثارت تساؤلات أخرى تحتاج الى نقاش.

وقد بذلت خلال الأيام القليلة الماضية محاولات ترمي الى اصطناع وجود موقف "طارئ" عن طريق ادعاء أن عملية اعادة التزويد بالوقود تجري بسرعة مفرطة.

لكن بما أن عملية اعادة التزويد بالوقود هي جزء من الأنشطة النووية السلمية تماما التي تضطلع بها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبما أن الامكانيات التقنية التي تكفل استمرارية الضمانات وقياس قضبان الوقود مستقبلا هي امكانيات مضمونة تماما، فانه ليست هناك أي أسباب تدعو الى الدخول في جدل بشأن سرعة اجراء هذه العملية.

ثم ان عملية اعادة التزويد بالوقود تتواصل بسرعة عالية نسبيا منذ فترة زمنية معينة لأن من الضروري تحديد الفعالية القصوى التي تتسم بها الآلة المستخدمة في هذه العملية.

وهذا أمر مألوف في الأنشطة النووية السلمية ما كان له أن يثير أي دهشة.

وفي ظل هذه الظروف، وفي وقت كانت فيه جميع الأمور تسير سيرها العادي قدما، اذا بمجلس الأمن يناقش -دون أي تدقيق- تقريرا متحيزا قدمه بعض موظفي أمانة الوكالة واذا به يعتمد على عجل بيانا صادرا عن رئيسه.

وهذا أمر يعز حقا فهمه.

فاما أن مجلس الأمن قد فعل ذلك لأن مستوى ادراكه لا يسمح له بأن يرى الحقيقة، واما أنه قد فعل ذلك لأنه خاضع لنفوذ سياسي شرير معين.

واذا كان مجلس الأمن ألعوبة في أيدي دول أعضاء معينة، متجاهلا بذلك مهمته السامية في حمل مسؤولية السلام والأمن العالميين، فان التاريخ سيصمه بالعار.

والأساس الأول لوجود أي منظمة دولية هو عدم التحيز.

واذا عمدت أمانة الوكالة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بسبب افتقارهما الى عدم التحيز، الى مواصلة الضغط واتخاذ موقف غير معقول فاننا لن نشعر بعد الآن بأي حاجة تدعونا الى تقييد أنفسنا بسبب مثل هذا الضغط.

لقد عانينا معاناة تفوق كل ما يحتمل من جراء العقبات الكؤودة الموضوعة أمام أنشطتنا النووية السلمية، مقيدين في ذلك بطلبات من جانب واحد تقدمها أمانة الوكالة.

واذا استمرت ممارسة الضغوط علينا فاننا لن نذعن بعد الآن للمطالب غير المعقولة التي تقدمها الأمانة بل سنمضي في طريقنا متخلصين تماما من كل عائق.

تلك هي ارادة الشعب الكوري التي لا تتزعزع، فالشعب الكوري ينظر الى استقلاله باعتباره شريان حياته.

واذا أعلن بعض موظفي أمانة الوكالة أن الامكانية التقنية لاجراء قياسات على قضبان الوقود قد ضاعت، أو اذا مارس مجلس الأمن ضغوطا على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مهددا بفرض "عقوبات" استنادا الى هذه الذريعة فاننا سنتخذ تدابير مضادة حاسمة، متحررين من تقييدات غير معقولة لا راضين بها، حتى نستطيع أن نواصل مسيرة أنشطتنا النووية السلمية.

وسنستجيب في كل وقت وباخلاص تام لأي اقتراحات ترمي الى معالجة القضية معالجة عادلة والى تسويتها تسوية سلمية من خلال الحوار.

لكننا سنتصدى دون هوادة لأي محاولة ترمي الى ممارسة ضغوط مجحفة علينا والى النيل قيد أنملة من سيادتنا.